الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DE LA COMPTABILITE

DIRECTION DE LA REGLEMENTATION ET DE L'EXECUTION COMPTABLE DES BUDGETS

وزارة المالية

المديرية العامة للمحاسبة

مديرية التنظيم والتنفيذ

المحاسبي للميزانيات

N° 4725 /MF/DGC/DRECB/RCE/ 1276 /15

ALGER LE 20 DEC. 2015

TELEX

EXPEDITEUR : MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DE LA COMPTABILITE
DIRECTION DE LA REGLEMENTATION ET DE L'EXECUTION COMPTABLE DES BUDGETS

DESTINATAIRE : MESSIEURS LES DIRECTEURS REGIONAUX DU TRESOR (POUR INFORMATION ET NOTIFICATION AUX TRESORIERS RELEVANT DE VOTRE REGION)

POUR INFORMATION : MONSIEUR LE DIRECTEUR GENERAL DE LA COMPTABILITE

HONNEUR VOUS RAPPELER STOP QU'EN APPLICATION ARTICLE 51 DE L'ORDONNANCE N° 15-01 DU 22 JUILLET 2015 PORTANT LOI DE FINANCES COMPLEMENTAIRE POUR 2015 STOP A COMPTER DU 1ER JANVIER 2016 STOP LE MONTANT DES RELIQUATS ISSUS DES SUBVENTIONS OU DES DOTATIONS BUDGETAIRES DE L'ETAT STOP QUI DEMEURENT ACQUIS AUX INSTITUTIONS, ORGANISMES ET ETABLISSEMENTS PUBLICS A CARACTERE ADMINISTRATIF STOP DOIT ETRE LIMITE AU MAXIMUM A L'EQUIVALENT DE DEUX (02) MOIS DE DEPENSES DE PERSONNEL STOP LE SURPLUS EST VERSE AU TRESOR DANS UN DELAI QUI NE DAURAIT DEPASSER QUINZE (25) JOURS APRES LA CLOTURE DE L'EXERCICE BUDGETAIRE CONSIDERE STOP INSTRUCTION D'APPLICATION EN LA MATIERE SUIT STOP SIGNE K.LAKHDARI DIRECTEUR DE LA REGLEMENTATION ET DE L'EXECUTION COMPTABLE DES BUDGETS STOP ET FIN.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

5510

07 FEV. 2016

TELEX

EXPEDITEUR: MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DE LA COMPTABILITE
DIRECTION DE LA REGLEMENTATION ET DE L'EXECUTION COMPTABLE DES BUDGETS

DESTINATAIRE: MESSIEURS: LE TRESORIER CENTRAL
LE TRESORIER PRINCIPAL
LES TRESORIERS DE WILAYA

COPIE POUR INFORMATION:
MONSIEUR LE DIRECTEUR GENERAL DE LA COMPTABILITE
MONSIEUR LE DIRECTEUR GENERAL DU BUDGET
MONSIEUR L'AGENT COMPTABLE CENTRAL DU TRESOR
MESSIEURS LES DIRECTEURS REGIONAUX DU TRESOR
(EN COMMUNICATION AUX AGENTS COMPTABLES DES EPA).

TEXTE N° 539/MF/DGCOMPTA/DREGBU/16 DU

07 FEV. 2016

DANS CADRE BUDGETISATION DES RELIQUATS DES SUBVENTIONS OU DOTATIONS DESTINEES AUX EPA STOP HONNEUR VOUS RAPPELER QUE DISPOSITIONS ARTICLE 51 DE LA LOI DE FINANCES COMPLEMENTAIRE POUR 2015 STOP NE S'APPLIQUENT PAS AUX RELIQUATS LIES A L'EXERCICE 2015 STOP DISPOSITIONS ARTICLE PRECITE PRENNENT EFFET A COMPTER DU 1ER JANVIER 2016 STOP ET PAR CONSEQUENT S'APPLIQUENT AUX RELIQUATS DEGAGES A PARTIR DE L'EXERCICE 2016 STOP CIRCULAIRE EN LA MATIERE SUIT STOP SIGNE LE DIRECTEUR DE LA REGLEMENTATION ET DE L'EXECUTION COMPTABLE DES BUDGETS K.LAKHDARI STOP ET FIN

المادة 48 : تعدل أحكام المادة 5 من الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول رمضان عام 1429 الموافق أول سبتمبر سنة 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 5 :* يرخص الامتياز بالتراضي بقرار من الوالي :

- بناء على اقتراح من المدير الولائي المكلف بالاستثمار الذي يتصرف، كلما تطلب الأمر ذلك، بالتنسيق مع المديرين الولائيين للقطاعات المعنية، على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المنحلة والأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وكذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات،

- بناء على اقتراح من الهيئة المكلفة بتسيير المدينة الجديدة على الأراضي الواقعة داخل محيط المدينة الجديدة بعد موافقة الوزير المكلف بالمدينة،

- بعد موافقة الوكالة الوطنية لتطوير السياحة على الأراضي التابعة لمنطقة التوسع السياحي بعد موافقة الوزير المكلف بالسياحة".

القسم الثالث
الجباية البترولية

[للبيان]

القسم الرابع
أحكام مختلفة

المادة 49 : تستفيد الأجزاء والملحقات والمكونات المستوردة بصفة منفردة من طرف شركات إنتاج السيارات الصناعية، والتي تنتمي للنماذج الموجهة للصناعات التجميعية أو تلك المسماة CKD (الضرورية غير المجمعة) من الجباية المطبقة على هذه النماذج، طبقا للتشريع المعمول به.

يشترط للاستفادة من هذه الجباية عند الجمركة، تقديم مقررات التقدير التقني سارية المفعول، التي تصدرها الوزارة المكلفة بالصناعة طبقا للتنظيم المعمول به.

تطبق أحكام هذه المادة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2015.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 50 : يتم تأطير الميزانية على المدى المتوسط كل سنة في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. يحدد، للسنة القادمة والسنتين الماليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، إن اقتضى الأمر.

يمكن مراجعة تأطير الميزانية على المدى المتوسط خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة.

يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع إطار الميزانياتية متوسط المدى.

يسري مفعول أحكام هذه المادة ابتداء من أول يناير سنة 2017.

المادة 51 : تعدل وتتمم أحكام المادة 34 مكرر من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 34 مكرر :* لا تفقد المؤسسات والهيئات الخاصة ..... (بدون تغيير حتى) تبقى في حوزة هذه المؤسسات والهيئات.

ومن أجل استعمالها ، يجب أن تقيد هذه الأرصدة الباقية في الميزانية.

غير أن مبلغ هذه الأرصدة الناتجة عن الإعانات أو مخصصات الميزانية الممنوحة من الدولة الذي يبقى في حوزة المؤسسات المذكورة سابقا، يجب أن لا يتعدى على الأكثر ما يعادل شهرين (2) من نفقات المستخدمين، وما يزيد على ذلك يصب في الخزينة في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من إقفال السنة المالية المعنية.

يسري مفعول أحكام هذه المادة ابتداء من أول يناير سنة 2016".

المادة 52 : تعدل أحكام المادة 91 من القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، وتحرر كما يأتي :

"*المادة 91 :* يرخص للخزينة العمومية التكفل بالفوائد خلال مدة تأجيل الدفع وتخفيض معدل الفائدة بنسبة 100 % على القروض الممنوحة من البنوك العمومية، في إطار إنجاز 80.000 مسكن بصيغة البيع بالإيجار".

المادة 53 : تلغى أحكام المادة 66 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

مرسوم تشريعي رقم 93 – 18 مؤرخ في 15 رجب عام 1414 الموافق29 ديسمبر سنة 1993، يتضمن قانون المالية لسنة 1994..... 3

المادة 163 : تعدل المادة 2 من القانون رقم 88 – 05 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 84 – 17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية وتحرر كما يأتي :

" *المادة 2* : تضاف مادة جديدة 34 مكرر بعد المادة 34 من القانون رقم 84 – 17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 والمتضمن قوانين المالية وتحرر كما يأتي :

" *المادة 34 مكرر* : لا تفقد المؤسسات والهيئات الخاصة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، الإعانات والتخصيصات الممنوحة لها في سنة معينة حسب إجراءات الميزانية المعمول بها، إذا لم يقع الالتزام بإنفاقها كليا، وتبقى في حوزة هذه المؤسسات والهيئات.

ومن أجل استعمالها، يجب أن تقيد هذه الأرصدة الباقية في الميزانية.

كما يجب أن يغطي استعمالها أولويا، نفقات المستخدمين.

المادة 164 : توزع الإيرادات والنفقات المقررة بعنوان ميزانيات القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة (ومن بينها المراكز الاستشفائية الجامعية) حسب كل صنف وكل مؤسسة في إطار الشروط المحددة عن طريق التنظيم.

المادة 165 : تعدل أحكام المادة 87 من المرسوم التشريعي رقم 92 – 04 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 1992 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1992 وتحرر كما يأتي :

" *المادة 87* : آجال الاستحقاق المتعلقة بالأموال المرصودة قبل أول يناير سنة 1994 من القروض الخارجية التي استعملت في تمويل الاستثمارات العمومية المقررة في ميزانية الدولة، تتكفل بها اعتمادات ميزانية التسيير للدولة (ديون عامة) المسجلة لهذا الغرض.

وتطبق أحكام الفقرة السابقة كذلك على آجال الاستحقاق الجزئية أو الكلية المخصصة في الميزانيات الملحقة والمستحقة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري حسب الشروط والكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ".

المادة 166 : تغطى الأخطار المسماة " سياسية " لحساب الدولة، في إطار عمليات تأمين القرض عند التصدير.

يجب أن تكون كيفيات تكفل الخزينة العامة بالالتزامات المالية المترتبة على تغطية الأخطار " السياسية " موضوع اتفاقية بين الخزينة والهيئة المكلفة بضمان الأخطار المذكورة أعلاه لحساب الدولة.

المادة 167 : تتحمل ميزانية الدولة التخفيض في نسبة الفوائد مساعدة من الدولة لفائدة استثمارات القطاع الخاص المعتمدة، في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا الميدان، تلك الاستثمارات التي تطلبت تمويلا خارجيا.

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
——ooOoo——

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE
DE LA COMPTABILITE
DIRECTION DE LA REGLEMENTATION ET DE
L'EXECUTION COMPTABLE DES BUDGETS

وزارة المـــاليـــة
المديريـــة العـــامة للمحاسبـــة
يرية التنظيم و التنفيذ المحاسبي للميزانيات

تعليمة رقم 20 المؤرخة في 30 DEC. 2015

الموضوع : ف/ي الأرصدة الباقية من ميزانية الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

المراجع : - القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 34 مكرر منه،

- الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، لاسيما المادة 51 منه.

نصت أحكام المادة 34 مكرر من القانون المذكور في المرجع بأن تبقى الأرصدة الباقية بعنوان الإعانات أو التخصيصات الممنوحة للهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بحوزة هذه الهيئات والمؤسسات. يجب أن تقيد هذه الأرصدة الباقية في الميزانية.

تنص المادة 51 من الأمر الذكور أعلاه والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 بأن مبلغ هذه الأرصدة الباقية، يجب أن لا يتعدى على الأكثر ما يعادل شهرين (2) من نفقات المستخدمين، وما يزيد عن ذلك يصب في الخزينة في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من إقفال السنة المالية المعنية.

في هذا الصدد، يجب على المحاسبين العموميين أن يقوموا بإيداع هذا الفائض، في الأجال المحددة، لدى أمناء خزائن الولايات المعنية، ليقوموا بتقييدها في الحساب رقم 201-007 «حواصل مختلفة للميزانية »، السطر 10-07 « إيرادات مختلفة لمصالح الخزينة»، وهذا بعد إصدار سند التحصيل الموافق من طرف مصالح الأمر بالصرف المؤهل.

.../...

تابع للتعليمة رقم 20 المؤرخة في 2015/12/30

المرسل إليهم :

للتنفيذ :

- السيد أمين الخزينة الرئيسية ،
- السادة أمناء خزائن الولايات ،
- السادة الأعوان المحاسبون للهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

للإعلام :

- السيد رئيس مجلس المحاسبة،
- السيد رئيس المفتشية العامة للمالية،
- السيد المدير العام للميزانية،
- السيد المدير العام للخزينة،
- السيد رئيس مفتشية المصالح المحاسبية،
- السيد مدير عصرنة وتوحيد المقاييس المحاسبية،
- السيد مدير الإعلام الآلي،
- السيد العون المحاسبي المركزي للخزينة،
- السادة المدراء الجهويون للخزينة،
- السيد أمين الخزينة المركزية.

30 DEC. 2015

مدير التنظيم و التنفيذ
المحاسبي للميزانيات

خ. لحضاري

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
——ooOoo——

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE
DE LA COMPTABILITE

DIRECTION DE LA REGLEMENTATION ET DE L'EXECUTION COMPTABLE DES BUDGETS

وزارة المالية

المديرية العامة للمحاسبة

مديرية التنظيم و التنفيذ المحاسبي للميزانيات

INSTRUCTION N°20 DU 30 DEC. 2015

OBJET : A/S reliquats budgétaires des institutions, organismes et établissements publics à caractère administratif.

REFER : - Loi n°84-17 du 07 juillet 1984, modifiée et complétée, relative aux lois de finances, notamment son article 34 bis.
- Ordonnance n°15-01 du 23 juillet 2015 portant loi de finances complémentaire pour 2015, notamment son article 51.

Les dispositions de l'article 34 bis de la loi visée en référence, prévoient que les reliquats dégagés au titre des subventions ou dotations allouées aux institutions, organismes et établissements publics à caractère administratif demeurent acquisent aux organismes et établissements précités. Ces reliquets doivent être obligatoirement budgétisés.

L'article 51 de l'ordonnance susvisée portant loi de finances complémentaire pour 2015 précise que le montant de ces reliquats doit être limité au maximum à l'équivalent de deux (02) mois de dépenses de personnel et que le surplus dégagé en la matière est versé au Trésor, dans un délai qui ne saurait dépasser quinze (15) jours après la clôture de l'exercice budgétaire considéré.

A cet effet, les comptables publics assignataires doivent procéder au versement de ce surplus dans les délais requis, aux trésoriers de wilayas concernés, en vue de leur comptabilisation par ces derniers au compte n°201.007 « produits divers du budget », ligne 07-10 « recettes diverses des services du Trésor », après émission du titre de perception correspondant par les services de l'ordonnateur habilité.

/...

Je vous demande de veiller à l'application des dispositions de la présente instruction.

مدير التنظيم و التنفيذ المحاسبي للميزانيات
خ. لحضاري

DESTINATAIRES :

Pour exécution :

- Monsieur le Trésorier Principal ;
- Messieurs les trésoriers des wilayas ;
- Messieurs les agents comptables des institutions, organismes et établissements publics à caractère administratif.

Pour information :

- Monsieur le Président de la Cour des Comptes ;
- Monsieur le Chef de l'Inspection Générale des Finances ;
- Monsieur le Directeur Général du Budget ;
- Monsieur le Directeur Général du Trésor ;
- Monsieur le Chef de l'Inspection des Services Comptables ;
- Monsieur le Directeur de la Modernisation et de la Normalisation Comptable ;
- Monsieur le Directeur de l'Informatique ;
- Monsieur l'Agent Comptable Central du Trésor ;
- Messieurs les Directeurs Régionaux du Trésor ;
- Monsieur le Trésorier Central.

30 DEC. 2015

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

2016 مارس 07

وزارة المالية

MINISTERE DES FINANCES

المديرية العامة للمحاسبة

DIRECTION GENERALE
DE LA COMPTABILITE

المدير

DIRECTION DE LA REGLEMENTATION
ET DE L'EXECUTION COMPTABLE DES BUDGETS

المديرية الجهوية للخزينة بسكرة
الرئيسة الجهوية
رقم .....
تاريخ .....
13 AVR 2017

N° 1793 MF/DGC/DREC8/17

Alger, le 12 AVR. 2017

NOTE
A MADAME ET MESSIEURS
LES TRESORIERS DES WILAYAS

OBJET : A/S reliquats budgétaires des institutions, organismes et établissements publics à caractère administratif.

REFER : - Ordonnance n°15-01 du 23 juillet 2015, portant loi de finances complémentaire pour 2015, notamment son article 51
- Instruction n°20 du 30 décembre 2015.

En vertu des dispositions de l'article 51 de l'ordonnance sus visée portant loi de finances complémentaire pour 2015, à compter du 1er janvier 2017, le montant des reliquats dégagés par les institutions, organismes et établissements publics et qui demeure acquis à ces derniers, doit être limité au maximum à l'équivalent de deux (02) mois de dépenses de personnel, le surplus est versé au Trésor dans un délai qui ne saurait dépasser quinze(15) jours, après la clôture de l'exercice budgétaire considéré.

Dans ce cadre, la question a été posée de savoir si ces reliquats englobent les recettes résultant des activités accessoires de ces institutions, organismes et établissements publics.

A ce titre, j'ai l'honneur de vous faire connaître que la question ainsi posée appelle une réponse négative, dans la mesure où l'article 51 précité, précise clairement que ne sont concernés en la matière que les reliquats *issus des subventions ou des dotations budgétaires.*

Copie pour information:
- Monsieur le Directeur Général de la Comptabilité
- Monsieur le Directeur Général du Budget
- Madame et messieurs les directeurs régionaux du Trésor.

15 AVR 2017
2080

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTÈRE DES FINANCES
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ
DIRECTION DE LA REGLEMENTATION ET DE L'EXECUTION COMPTABLE DES BUDGETS

وزارة المالية
المديرية العامة للمحاسبة
مديرية التنظيم و تنفيذ المحاسبي للميزانيات

N° 843 /MF/DOC/DIRECBU 3CU /RCA/19.

Alger, le 08 AVR. 2020

MADAME ET MESSIEURS LES DIRECTEURS
REGIONAUX DU TRESOT

OBJET : Reversement des reliquats.

REFER : Envoi n° 122 du 26 mars 2020 de Monsieur le Directeur des Finances et des Moyens du Ministère de la Formation et de l'Enseignement Professionnels.

Par envoi visé en référence, Monsieur le Directeur des Finances et des Moyens du Ministère de la Formation et de l'Enseignement Professionnels a bien voulu porter à notre connaissance que dans le cadre de l'application des dispositions de l'article 51 de la loi de finances complémentaire pour 2015, les agents comptables des établissements de formation professionnels versant au budget de l'Etat, les subventions émanant du Fonds National de l'Apprentissage et de la formation Continue.

Dans ce cadre, il y a lieu de rappeler que les dispositions de l'article susvisé, s'appliquent uniquement pour les subventions ou les dotations budgétaires de l'Etat.

A ce titre, j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir instruire les agents comptables concernés, à l'effet de ne pas verser au budget de l'Etat les subventions du Fonds dont il s'agit.

Veuillez agréer, Madame et Messieurs les Directeurs Régionaux, l'expression de ma parfaite considération.

مدير التنظيم والتنفيذ المحاسبي للميزانيات
إمضاء: س. بوداود

Copie pour information :
Monsieur le Directeur des Finances et des Moyens du Ministère de la Formation et de l'Enseignement Professionnels.

13 AVR. 2020